

6.49	عمان: القلالاء ٢ دو الحجة سنة ١٤١٥ ه . الموافق ٢ ايسار سنسة ١٩٩٥ م . المسدد
المنعة	الفهرس
116.	نظام رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم
11(0	اتفاق تنظيم انتقال الاشخاص ونقسل البضائع علسىالطرق بين الجمهورية اللبنانية والملكة الاردنية الهاشمية
1164	والمنكة الرادية الهنسية قرار رقم ساس لسنة ١٩٩٥ صادر عن المجلس العالي لتفسير احكام الدسةسور
110.	مربر رحم مربط المستخدم وتقدير قيمة التعويض عن البضائع الناقصة او التالفة او المطوبة التي تغطيها مقود التامين من الخطار النقل لسنسة ١٩٩٥ م
1107	التي تقطيها عقود النامان من احتمار النمن المساحة ١٠٠٠ ا
1107	تعليمات معدلة لتعليمات تجهيز المركب الت تعليمات رقم ٢- لسنة ١٩٩٥ تعليمات الدورات التدريبية والتعليم المستمر في كليات المجتمع

اعلن بان شركة هنان فايق مُحمود محمد وشركاتها والمسجلة تحـت رقم (٢٥١٠) بتــاريخ ٢/٣/ ١٩٩٠ قـد اجـرت التغيرات التالية:-

> ١ – يصبح مركز الشركة عملن ويحق لها فتح فروع دلخل وخارج المملكة. تُاريخ التغيرات ٣٠/٨/٣٠.

اعلن بان التغيرات التالية قد جرت على ملكية الحصص في شركة الالبان الدنماركية الاردنية المحدودة المعدوالية والمسجلة تحت رقم (٧٤٥) تاريخ ١٩٩٢/١/١٨.

> اسم المحيل اسم المحال له رامي محمد حسين بر هوش عمر احمد الحوراني

> > حسين محمد حسن بر هوش ماهر احمد الحوراني تاريخ التحويل ٢٨/٨/١٩٩٤.

اعلن بان معالى وزير الصناعة والتجارة قد وافق على قرار اجتماع الهيئــة العامـة الغير العـادي للشـركة الاردنيـة لصناعة ورق الكرتون والمسجلة تحت رقم (٢٩٠٦) بتاريخ ١٩٩٢/٨/٩ والمنعقد بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢١ والمتضمن زيادة راسمال الشركة بحيث يصبح مانتين وثلاثين الف ديدار. تاريخ التغيرات ١٩٩٤/٨/٣١.

اعلن بان شركة الحفاظ والناجي والمسجلة لدينا كشركة تضامن تحت رقم (٣٠٢٧٣) بتاريخ ٢٩٩٧/٧/٢٢ قد اجرت التغيرات التالية:-

١ -- اضافة الادوات واللوازم والالات الموسيقية والغنون الجميلة وقطع غيارها بكافة الواعها والتكريب عليهما السي الغايات السابقة للشركة.

تاريخ التغيرات ١٩٩٤/٨/٣٠.

أعلن بان التغيرات التالية قد جرت على ملكية الحصيص في شركة اليمامة لصناعة القطن الطبي المحدوده المسؤولية والمسجلة تحث رقم (٢٦٠١) بتاريخ ٢٧/١٠/١٠

اسم المحيل امتم المجال له

عز الدين اسماعيل تيم شركة الغزل والنسيج الاردنية ٢٥٠٠٠ وليد محمد يونس الجيطان شركة الغزل والنسيج الاردنية ٢٠٠٠٠

تاريخ التحويل ۲۸/۸/۱۹۹۲.

اعلن بان شركة سائد وسعيد ابوطوق والمسجلة لدينا كشركة تضامن تجت رقم (٢٠٧٤٥) بتساريخ ١٩٩٧/٩/٧ قد State of the Contract of the C ١ - زيادة راسال الشركة بحيث يصبح الف ديدار.

المراز المراج المنابع المنابع المنابط عن المركاء عمينالة بديدان الكل شريك ملهم الله المنابع المنابع

٣ - يسميح المفوس بالترفيع عن الشركة الشريكين مجتمعين أو منفردين في كافية الامور. فالحلي الشوران ١٩٠١/٨/١٠ و ١١٠٠ و

the same and a second of experience to be a street weight the second of land and the second of the s Markey Walley

Epi wer

مدن رية المف بم العسكرنية

1

تخ الحسير الأول لك للملكة الأردنسة الهاثمية

بمقتضى المسادة ــ ٣١ ــ مـــن الدستــــور وبناء على ما ترره مجلس الوزراء بتلريخ ١٩٩٥/٣/٢٥ نآمر بوضع النظام الآتي :ــ

نظام رقــم ــ ٩ ــ لسنــة ١٩٩٥ نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربيــة والتعليــــم

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٩٥) ويترأ مع النظام رقم -٥٥- لسنة ١٩٨٠ المشار اليه نيما يلي بالنظام الاصلي وما طرا عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ نعدل المادة ٢ ـ من النظام الاصلي على الرجه التالي : ـ

او لا : بالماء تعريف كلمة _ البنك _ الوارد ميها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي : _ البنك الذي تختاره اللجنة.

ثانيا : باضافة التعريفين الثاليين الــــــ ٢خرهـــــــا ــ:

المديـــر: مدير الصندوق الخدمـــة: الخدمة في الوزاره

المادة ٣ ــ يلغى نص المادة ٢٠٠٠ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ...

المسادة ٣ ــ

يؤسس في الوزارة صندوق يسمى (صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم) يعمل علـــى تحتيق ما يلي :_

1 - تتديم ترض للمشترك لاي غرض من الاغراض التاليـــة : -

٣ - شراء تطعة ارض واقامة سكن له عليه ____ .

ب سد شراء المساكن وتوزيعها على الشتركين أو شراء الاراضي وفرزها واتامة مساكسسن للمشتركين عليها .

المادة } _ يلغى نص الله ق _ 0 _ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : _

المسادة ه _

تودع أموال الصندوق في البنك ويتسم السحب منها على الوجه التلمي : _ السالغ التي لا تتجاوز الني دينار بتوتيع الدير ومحاسب الصندوق .

ب - المبالغ التي تتجاوز الني دينار بتوتيع الرئيس والمدير ومحاسب الصندوق .

المادة ٥ سيلغى نص الفقرة سبب من المادة ساس من النظام الإصلي ويستعاض عنه بالنص التالي - ب سبب سبب سبب الوزارة المنطاع تيمة الاشبراك الشهري وما يستحق على المقترض من مبالغ للصندوق من راتب الشعرك ويتوتف اقتطاع تيمة الاشتراك عند البدء بتسديد القرض .

المادة ٦ ــ تعدل المادة ـــ ٩ ــ من النظام الاصلي بالغاء كلمة ــ اللجنة ــ الواردة غيها والاستمانية عنهـــ المحمة ــ المديــــر ــ ..

المادة ٧ - يلغى نص المادة ... ١- من النظام الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالي : ...

المادة ١٠__

اذا انتهت خدمة المشترك في الوزارة بغير النتاعد وكان مدينا للصندوق متصبح جميع الاقساط المتبتية عليه من القسسرض مستحقة الاداء دنعة واحدة ومتا لمتد الاقتراض وسند الناس الخاص بالمشروع السكني المنصوص علية مسي المقرة سبب من المادة سـ١٣٣ من هساذا النظام ويجوز للجنة ان توافق على قيام المشترك بتسديد المبلغ الذي استحق دمعه على هذا الوجه على اتساط ومتا للطريقة وبالشروط التسمى تحدد هسسا ،

المادة ٨ _ يلغى نص المادة _ ١ ا _ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : _

- 11 =4-11

اذا انتهت خدمة المسترك من الوزارة بالتقاعد وكان مدينا للصندوق متقتطع تيمة التسط الشهري من القـــرض مـــن راتبـه التقاعدي في وزارة المالية لصالح الصندوق ·

المادة ٩ _ يلغى نص المادة _ ١٢ _ من النظام الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالي : _

ושבי זו...

اذا توفي المشترك ولم يكن قد استحق القرض من الصندوق متعاد لورثته الشرعيين جمي المباغ المالية التي اقتطعت من راتبه ومقا لاحك مام هذا النظام ،

المادة . ١ - تعدل المادة - ١٣ - من النظام الاصلى بالغاء الفترة - ه - الواردة نيها .

المادة ١١ ــ يلغى نص البند ٢٠ــ من المقرة ١١ من المادة ١٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بلنـــمن المادة ١٤ من التألــــي :

٢ _ لم يكن قد حصل على دار مناسبة للسكن من اي مشروع حكومي للاسكان ،

المادة ١٢ ـ يلغى نص المادة مـ ١٥ ـ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة وا ـــ

ز _ مدير الصندوق .

يتولى ادارة الصندوق وتنظيم شؤونه وتقالاحكام هذا النظام لجنة مكونة على الوجه التالي : ---

Spirit La

المادة ١٣ ــ تعدل المادة ١٣ ــ من النظام الاصلي بالغاء نص الفترتين ــ ب ، ج ــ منها والاستماضة عنهما ب ... تنتخب اللجنة نائبا للرئيس يتوم مقامه اثناء غياب......

ج - يكون اجتماع اللجنة تانونيا أذا حضره ثلثا الاعضاء على أن يكون احدهم الرئيس أو نائبة .. د - تصدر اللجنة تراراتها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صـوت معه رئيس الجلسـة .

المادة ١٤ - تعدل المادة - ١٧ - من النظام الاصلى على الوجه التالي : -

اولا : بالفاء مطلعها والاستعاضة عنسا بالمطلع التالي : _

تتولى اللجنة الصلاحيات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا النظام وبخاصة ما يلي على ان تكون قراراتها خاضعة لتصديسق الوزير او من يقوضيسه .

ثانيا : بالغاء نص الفقرتين ـ ج ، د ـ منها والاستعاضة عنهما بما يلي : _

ج - شراء المسلكن والاراضي وفرزها وتوزيعها على الشتركين واتامة الأبنية عليها وبيعها للمشتركين نقدا او بالتقسيط .

د ــ اعداد التقرير السنوي عن اعمال الصندوق وحساباته الختامية .

المادة ١٥ ـ يلغى نص المادة ... ٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ...

ا ــ تمنح التروض للمشتركين بقرار مـن اللجنة على أن لا يتجاوز مبلغ الترض لاي مشتسرك خمسة اضعاف الراتب السنوي الاجمالي كما هو بتاريخ منح الترض على ان لا يزيسد القرض على عشرين الف دينار ، ويسدد بالساط شهرية متساوية خلال المدة التي تحددها اللجنة على ان لاتزيد على عشربان سناسات .

ب ــ يتولى مدير الصندوق دراسة المشروع السكني ومدى كفاية القرض لانشائه في ضوء قيمة الترض ومراحل انجاز العمل لمسي الشروع السكني .

المادة ١٦ ـ يلغى نص المادة ٢٢ ـ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: _

يصرف مبلغ القرض حسب مراحل العمل في المشروع السكني وطبقا للتعليمات والقرارات النسي تصدرها اللَّمِنة لهذه الغلبة ويجب أن يبدأ الشترك بتسديد القرض بعد مضى سنة واحدة على الإكثر من تاريخ الدنمة الاولى من القرض.

المادة ١٧ ـ يلغى نص المادة ٢٣ ـ من النظام الاصلي ويستعامن عنه بالنص التالي : ...

- 44 531-41

بعد تبليغ المترض بالوامنة على منحسة المرض يترتب عليه مراجعة الصندوق خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التبليغ لاتمام الاجراءات التالية وتعتبر الموامنة على منح الترض ملفاة اذا لم تتـــم المراجعة خلال تلك المدة وعليه تقديم طلب جديد للاستفادة من القرض اذا رغب في ذلسك على ان ينعظم في تسديد مبلغ الاثمتراك الشهري للصناسية ا - توقع عقد الاقتـــراض .

ب - أجراء معاملة التامين وتوتيع سند وضع الأموال غير المنقولة تامينا للترض . على - توليع اي ودائق ومستندات يشترط قرار الوابقة أو هذا النظام تقديمها .

Holling The way to be with the

agling lette Bus is. Branch of State State of the Contract of the C

المادة ١٨ ـ يلغى نص المادة ـ ٢٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ـ

1 المادة ٢٤ ــ توضع اشارة الزهن الصالح الصندوق على تيد العتار المقام عليه الشروع السكني ،

المادة ١٩ ـ يلغى نص المادة ـــ ٢٦ ــ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي . - - - - -

ا _ يستومى من كل مشترك مبلغ مئتين وخمسين ملسا شهريا لحين الانتهاء من تسديد القرض . . ب ب سيستوني بن كل من حصل على ترض لا يزيد مقداره على عشرة الإف دينار مبلغ ديناري ب • شهريا ومبلغ ثلاثة دنانير شهريا لمن حصل على عرض يزيد على عشرة الاف دينار .

ج _ تودع المبالغ المنصوص عليها في المقرتين _ ا ، ب _ من هذه المادة في حساب خاص يسمى حساب التكفل والتضامن وتدفع منه الالتزامات المطلوبة من أي مقترض توفي تبل تسديده

المادة . ٢ _ يلغى نص المادة _ ٢٧ _ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : _

المسادة ۲۷ -

لا يحق للمشترك الحصول على ترض من الصندوق الا بعد مضى خمس سنوات على بدايست اشتراكه في الصندوق وانتظامه في سداد تيمة الاشتراكات .

المادة ١١ أن يلغى المادة ١٨٠ من النَّفُلَ مَم الاصلي ويُستَعَاهُنَ عَنْهُ بِالنَّصِ التَّالِي : -

تتخذ اللمنة جميع الإجراءات القانونية بحق المخلفين عن تسديد الانساط الشهرية لاي سبب مسن الاسباب وذلك ومقا لنصوص عقد الانتراض المبرم بين الصندوق والمشترك .

 صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم -٣٦٣٧ تاريخ ٨-٣-١٩٩٤م › المنضمن الموافقة على اتفاق تنظيم انتقال الاشخاص ونقل البضائع على الطرق بين الجمهورية اللبنانيسة والملكة الاردنية الهاشمية بالشكل التالي: ...

> تنظيم انتقال الاشخاص ونقل البضائع على الطـــرق الجمهورية اللبنانيـــة والملكة الاردنية الهاشعيـــة

> > ان حكومتي الجمهورية اللبنانيـــ والملكة الاردنيسة الهاشعيسسة

انطلاقا من الروابط الإخوية بين البلدين الشمقيقين ،

واستنادا لاحكام اتفاقية تنظيم النقل بالعبور _ ترانزيت _ بين دول الجامعة العربية ، ورغبة منهما في تنظيم شؤون انتقال الاشخاص ونتل البضائع على الطرق هيما بينهما وعبر اراضيهما بما يتلائم وعلاقات الأخسوة ويحتق المسالح المشتركة والمنامع المتبادلة بين الدولتين، قد اتفتنا على ما يلي : -

المادة الاولى: يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل انتقال الاشخاص ونقل البضائع على الطرق فيما بينهما وعبر اراضيهما وغقا لاحكام هذا الاتفاق والاحكام القانونية الاخرى التي لا تتعارض احكامها مع نصوصه في كل من البلدين ..

المادة الثانية : يسمح للاشخاص بالدخول الى اراضي البلدين المتعاتدين بموجب تأشيرات دخول اما سانتو الشاحنات ومعاونوهم وسائق و وسائط النقل العموميه ، عيمكن اعطاؤهم تاشيرات دخول لدة ستة اشهر ولعدة سفرات شرط تدومهم لغرض النقل وكل ذلك وغقا للنصوص النائذة المعول في كـــــلا البلديــــن ،

المادة الثالثة : يسمح للسيارات الخصوصية المسجله في بلد اهد الطرفين المتعادين دخول اراضي البلد الاخر والتنتل ميها والمرور عبرها، متى كان ميها مالكوها او احد اصولهم او مروعهم او ازواجهم أو أي شخص اخر منوض رسميا لقيادتها مسن قبلهسسم

كما يحق البلصات الخصوصية المسجله فيبلد احد الطرفين الدخول الى اراضي الطرف الاخر متى كانت تتل تلامذة تادمين بتصد الزيارة والتعرف على الاماكن السياحية والاثرية والمالسم

المادة الرابعة : يسمح للسيارات الرسمية العائدة للدوائر الحكومية ومؤسساتها بالننقل بين البلدين دون الخضوع لاية اجراءات او ميود اذا كانت مزودة بامر مهمه من الوزير المختص .

المادة الخامسة : يسمح كل من الطرفين التعاقدين لباصات وسيارات الركاب العمومية المسجله في بلد الطرف الاخر بدخول وعبور اراضيه ، عارفه او محملة ، ويسمح في الحالات الانسانية او الخاصية بايصال الركاب الى مقاصدهم باذن من السلطة المختصة في مراكز الحدود .

المادة السادسة : يسمح لوسائط النقل السياحي المفلق - باصلت عامه او خاصه - بالتيام برحلات سياحية تبدأ بنتطة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين الى عاصمة الطرف الاخر ، دون التجوال على... المواقع الاثرية أو السياحية ، ثم تعسود بنفس الركاب شريطة عدم التحميل أو التنزيل لركاب اضائيين الى نتطة انطلاتها في بلدها ،

المادة التسابعة : ١ .. يسمح كل من الطرفين المتعاقدين لسيارات شدن البضائع العمومية السجلة في بالد الطرف؛ الاخر أن تدخل إراضيه محمله أو عارغه وأن نصل باحمالها الى مقاصدهـــا ميه وان تعود الىبلدهامحملة أو مارغسسة .

ب ب في حال التحميل الى بلد ثالث ، مان التحميل يخضع الى اذن خاص . خ بن لا يحق لسيارات الشحسين السجله في احد البلدين أن تقوم بالنقل الداخلي في بلد المادة ٢٢ ــ يلغى نص المادة ــ ٢١ ــ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: ــ

اذا اخل المقترض بأي من احكام هذا النظام او شروط اي عقد نظم بموجبه ولم يتقيد بها خـــــالل الدة التي تحددها اللَّمِنة بالفطار خط مي توجهة له ميعتبر مبلغ القرض مستحق الاداء بكامله وتطبق عليه الاجراءات المنصوص عليها في عقد الالتراض وسند التأمين الخاص بالمشسروع

1110-4-10

الحسين ين طلال

نائب رئيس الوزراء ووزيب الاعسالام ووزيسر الخارجيسة بلوكلة الدكتسور خالسد الكركسسي رئيسس السوزراء ووريسر الدنساع بالوكالة نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم عبسد السرؤوف الروابسده وزيسر البريد والاتصــــالات ووزير المالية بالوكالسية جمال الصرايسره وزيسر دولسه نشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين الدكتور عوض خليغات وزيـــــز المحــــة الدكتور عارف البطلية وزير النقل ووزيسر التخطيسط بالوكالة جمال الخريشا المندس سعير قعوار وزيسسر الاشتفال العامسة والاسكان وزيسر الاوتان والشؤون والمقعسات الاسلامية المنكتور عبدالرزاق النسور النكلور عبد السلام العبادي

وزيـــر الدموين ووزيـــر المساعــة والتجـــر الصناعــة والتجـــر عادل القضرـــاه

وزيسسـر دوله للفـؤون البرلمقية **الدكتور عبد المجيد العــزا**م النكتور محمسد ابو عليسم وزيــــــو التنمية الأداريـــة

الدكتور محي الدين توق وزيــــر الثقافــــة المهندس سمير الحباشنة

وزيسسر التنميسة الإجتماعية سلسوى المصسري وزير الطائية والثروة المعدنيسسة سميسح دروزه

قسرار رقسم ساسسلسنة ١٩٩٥ صادر عن المجلس العالي لتفسير احكسام الدستسور

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠١٤ الذي اتخذه في جلسته الني متدها بتاريخ ٢١-٨-١٩٦٤م المجتمع المجلس العالي لتفسير الدستور في مبنى مجلس الامة لتفسير احكام المواد ١١٩ ، والفقرة الثانية مسن المادة ٢٢ والفقرة السادسة من المادة ١١٢ والملاة ١١٥ من الدستور وبيسان ما يلي : ...

- ا اذا كانت كلمة (الدولة) الواردة في كل مسن المواد المشار اليها وبخاصة المادة ١١٩ منها تعنيي (الحكومة) فقط بوزاراتها ودوائرها والمؤسسات الرسمية التابعة لها ام (الدولة) بمغيرمها العسام وبتعريفها الدستوري الذي يشمل كل ما في داخل حدردهــــا.

وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء الذي طلب به التنسير وتدتيق النصوص القانونية بتبين : ــ

١ -- المادة ١١٩ من الدستور تنص: ...

يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراتبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها : ...

- المحاسبة الى مجلس النسواب تقريرا عاما يتضمن اراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دوره عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذا
 - ٢ ينص النانون على حصانة رئيس ديــوان الماسبة .

٢ ــ الفقرة الثانية من المادة ٢٢ تنص : ــ

التعيين في الوظائف العامة من دائمة ومؤتنة في الدولة والادارات الملحقة بها والبلديات يكون علــــــى الساس الكفاءات والمؤهلات .

٣ ــ الفقرة المسادسة من المادة ١١٢ تنص : ــ

يصدق على وأردات الدولة ونفتاتها المقدرة لكل سنة مالية بتانون الموازنة العامة على انه يجوز ان ينص التانون الذكور على تخصيص مبالغ معينة لاكثر من سنة واحسدة .

٤ _ المادة ١١٥ تنـص : _

جميع ما يتبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب ان يؤدى الى الخزانة المالية وان يدخـــل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون علــىخلاف ذلك ولا يخصص اي جزء من اموال الخزانـــن المامة ولا ينفق لاي غرض مهما كان نوعــه الا بتانــــون .

ه ــ المادة ١٢٠ تنــص : ــ

التقسيمات الادارية في الملكة الاردنية الماشمية وتشكيلات دوائر الحكيمة ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختساساتهم نمين بانتلسة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة المسسك .

المادة التاسعة : لا تحول الاحكام السابقة دون تطبيق اجراءات التسجيل والتنتيش في مراكز الحدود ، كما يشترط في السيارات المشار اليها في المواد السابقة مراعاة انظمة المرور والتنتل على الطسوق المطبقة في البلد الداخلة اليه أو المارة عبره وبصورة خاصة ما يتعلق منها بارتفاع الحموله وبروز البضاعه وعدم تجاوز حمولات محاورها الحد الاتصى المقرر في كل من البلدين .

المادة العاشرة: يتعهد كل من الطرنين المتعاتدي—ن بتسهيل حركة الترانزيست عبسربلديهما:
ويعتبر نقلا بالترانزيت لجهة الاستفادة من التسهيلات والتفصيلات التي تمنحها هذه الاتفاقية:
أ - نقل البضائع والامتع——ة الشخصية في السيارات المسجله لدى اي من الطرفين المتعتدين على أن تبدأ عمليسة النقل وتنتهي من نقطتي بداية ونهاية خارج اراضسي الطرف المتعاتد الاخب

ب - يستثنى من تطبيق احكام هذه الاتفاقيية الاسلحة الحربية والاعتده والمهمسات المسكريسية.

المادة الحادية عشرة:

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بسان تمنح السلطات المختصة لديه جميع التسهيلات المكنة للمستوردين والمصدرين للافادة من المسرافيء والمطارات والمناطق الحرة القائمة في البلد الاخر .

المادة الثانية عشرة:

تنشا بين الطرفين المتعاقدين لجنه مشتركه دالمسه مهمتهسا:

- ا السهر بوجه مام على تنفيذ احكام هذا الاتفاق واقتراح كل ما من شأته تذليل الصعوبات التي قد تنشأ لدى التطبيـــق .
- ج النظر بالامتراضات والشك اوي والتمتيق بشانها وانتراح الحلول الملائمة ليتم عرضها على الجهات الرسمية المختصة في كل مسن البلدي .
- ج -- دراسة المعوقات والرسوم والضرائب ويدلات المخدمات المغروضه على الشاحنات والبضائع ووسباط النقل الاخرى العائدة للطرفين المتعلقدين تمهيدا للوصول الى ما هو عادل ومتبول من الطرفيييين .
 - د تجتمع اللجنة بالتناوب كل سنه وكلمادعت الضرورة بناء على طلب احد الطرفسين .

المادة الثالثة عشرة:

يبرم هذا الاتعاق وفقا للاصول الدستورية في كل من البلدين المتعاقدين ويعمل به اعتبارا من البوم الذي يلى تاريخ تبادل وثالب وثالبرام بشائه ويبقى ساري المعول لحين تعديله او استعداله باتفاق اخر وفقا للاسسول الدستورية في كل من البلديسين ...

المادة الزابعة عشره :

يلغي هذا الاتفاق جميع النمسوص القانونية والاتفاتيات التي تتضمن احكاما مخالفسة

حرر على نسختين اصليتين في مدينة ممان يوم الاربعاء الموانق ١١-٤-١٩٩٥ ، وذلك باللغة العربية

هسن حكوسة الجمهوريسة اللبنانيسة الدكتور وليسم حبيب سفسير الجمهورية اللبنانية

عسن حكومسة المملكة الاردنية الهاشمية المهندلس سمير قعوار وزيسر النتسل



وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء رقم دم ١١٠١ تاريخ ٢٢ ــ ١٩٩٤ وتدقيق النصوص الدستورية المشار اليها نجد أن المشرع أورد كلمسة (الدولة) في الدستور الاردني في بمسض مواده وأن هذا الأيراد لم يات علوا اذ أن التعريف لهذه الكلم ... قيضتف من مادة الى اخرى ويستدل على ذلك من سياق النص الذي وردت نيه ومن الموقع من الدستور الذي وردت نيه المادة الدستورية المشتملة على هذه الكلمة . وعلى ذلك واهنداء بما تقدم مان معنى كلمة الدولة الواردة في المادة ١١٩ من الدستور المطلوب تفسيرها وكذلك في المواد ٢٢ ـ ٢ ١ ١١٠ - ١١٥ من الدستور أنما نعني الحكومة بوزاراتها ودوائرها والمؤسسات

وحيث أن البنك المركزي الاردني هو وحسب قانونه الخاص مؤسسة عامة من مؤسسات الدولة. وحبث أن ديوان المحاسبة يراتب ايراد الدولة أي الحكومة ممثلة بوزاراتها ودوائرها والمؤسسسات

هذا ما نقرره بالاكثرية بشان التنسير المطلوب .

The second of th

رئيس المجلس العالى عنسو مجلس الاعيان عضو مجلس ألاعيان لتنسير الدستور مضسر بدران زيسد الرغاعي (مخالسة) رئيس مجلس الاعيان احمسد اللسوزي عضــــــ مقاسيو تاضى محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز عضو مجلس الاعيان عبد المجيد الغرايبة خليف السحيمات اهمسد الطراونسة قاضي محكمة التمييز مكلبسو تاضي محكمة التمييزا سليمان عوجان تاهى محكمة التمييز

الرسمية المعامة التابعة لها ونفتات هذه الدوائر وطرق صرفهــــا بمقتضى أحكام المادة ١١٩ من الدستور . مان ايرادات ونفقات البنك المركزي وطروق صرفها تخضع لمراقبة ديوان المحاسبة تطبيق لمحكم النص الدستوري المشار اليه .

قرارا صدر بتاريخ ٢٩ ــ شوال ــ سنة ١٤١٥ه . الموافق ٢٠ ١٩٩٥م .

زهير الكايسد ناجسي الطراونسة

- قرار المخالفية _

بناء على ترار مجلس الوزراء رتم ١١٠٤ الذي اتخذه في جلسته التي عتدها بتاريخ ٢١-٨-١٩٩١ اجتمع المجلس العالي لتفسير الدستور في مبنى مجلس الامة لتفسير احكام المواد ١١٩ ، والفقرة الثانية مسن المادة ٢٢ والفقرة السادسة من المادة ١١٢ والمادة ١١٥ من الدستور وبيان ما يلي :

ا ــ ما اذا كانت كلمة ــ الدولة ــ الواردة في كل من المواد المشار اليها وبخاصة المادة ١١٩ نيها تعني ــ الحكومة _ نتط بوزاراتها ودوائرها والمؤسسات الرسمية التابعة لها ام _ الدولة _ بمنهومه_ العام وبتعريفها الدستوري الذي يشمل كل ما في داخل حدودهــــا .

٢ - غاذا كانت تعنى - الحكومة - نقط نهل تشمل هذه الكلمة في تلك النصوص وبخاصة الفترة - ١ - من المادة ـــ ٢٢ ــ منها الدوائر الملحقة بها بما في ذلك المؤسسات الرسمية العامة كالبنك المركزي بحيث تكون واردات ونالتات هذه الدوائر والمؤسسات خاضعة لرائبة ديوان الماسبة المنصوص عليه في السادة ١١٩

وانني ارى ان تفسير كلمة الدولة يجب ان يكون مبنيا على السياق الذي وردت نبه من مواد الدسمور. غاذا نظرنا الى نص المادتين الاولى والثانية من الدستور والواردتين تحت النصل الاول ... الدولسة ونظام الحكم ميها ... منجد بأن المقصود لكلمة الدولسة هو المعنى الواسع الشامل لارض الملكة الاردنيسة الهاشمية والشعب الاردني وسلطاته ومؤسساتة .

(الثعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤتتة نسى الدولة والادارات الملحتة بها والبلديات يكون على اساس

الكفاءات والمؤهلات) .

الله من الواضح أن معنى الدولة أتى بمعنسسي الحكومة والإدارات الملحقة بها والبلديات .

(يصدق على واردات الدولة ونفقاتها المقدرة لكل سنة ملية بقانون الموازنة العامة على انه بجهوز ان ينص القانون الذكور على تخصيص مبالغ معينة لاكثر من سنة واحدة) .

فانني ارى بأن المعنى المتصود بالدولة في هـذه المادة عي الحكومة وأن مجلس الامة يصدق علسس واردات ونفقات الحكومة التي وردت في قانون الموازنة •

أما المادة ــــ ١١ ــ من الدستور التي تنص علـــىمــا يلي : ـــ

(جميع ما يتبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب أن يؤدى الى الخزانة المالية وان بدخـــل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص التانون على خلاف ذلك الى آخر المادة) .

مانني ارى أن معنى الدولة المقصود بهذه المسلاة هي الحكومة بمؤسساتها ودوائرها الوارد في مانسون

يشكل بقانون ديوان محاسبة لراتبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها : ... إ ــ يقدم ديوان المحاسبة الى مجلس النواب تقريرا عاما يتضمن اراءه وملحوظاته وبيان المخالفسات

المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب مجلس النواب منه غانني ارى ان المتصود بكلمة الدولة هنا هي الحكومة ودوائرها ومؤسسانها الرسمية الواردة نسى

قانون الموازنة العامة حيث أن هذه المادة وغيرها مسن مواد الفصل السابع - الشؤون المالبة - تتددث عسن ماثون الموازنة وتصديقه من مجلس الامة وعن تشكيل ديوان المحاسبة الذي يراتب ابراد الدولة وننتانها وطرق صرقها ويرقع تقريره الى مجلس النواب الذي المسر قانون الموازنة العامسة.

اما موازنات المؤسسات العامية الرسمية التي هي خارج قانون الموازنة العامه ومنها البنك الركسرى متوطيع موازناتها من تبل مجلس اداراتها ويمسادق عليها مجلس الوزراء أو وزير المالية حسب نصوص توانينها غلا تخضع اراتبة ديوان المحاسبة حسسب تفسري لنسرس احكام الدستور ، علذلك عانني اخالف ترار الاكثرية الموترة .

· 1-1-01119 . عفسيسو عضو مجلس الاعيان مضبر بدران

الــــوزارة

تعليمسات اجسراءات الكشسيف وتقديس قيمسة التعويض عسن البضائسع الناقصسة أو التالفسة من اخطار النقل لسنية ١٩٩٥م . صادرة بالاستناد الى احكام المادة ٧٥ــ من قانون مراقبة اعمال التامين رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤م

المادة ١ ــ تسمى هذه التعليمات (تعليمات اجراءات الكشف وتقدير قيمة التعويض عن البضائع الناقصة او التالفة أو المعطوبة التي تغطيها عتود التأمين من أخطار النقل) ويعمل بها بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في عـــذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القريئة

وزارة الصناعة والتجارة

الوزيـــــر وزير الصناعــة والتجارة المراقسيب

مراتب التأمين المعين ونق احكام تانسون مراتبسسة اعمــال التأمين النانـــذ . خبير التامين ــ مبسوي الخسائر ــ المرخص ومـــق

التعليمات الصادرة عن الوزيسسر •

مضمن التامين المرخص ومق التعليمات الصادرة عن الوزير وينطبق على المذمن في هذه التعليمات ما ينطبق

المادة ٣ - يحق للشركة النعويض عن البضائع الناتصة أو المعطوبة أو التالفة في النتل البحري والبري أو الجوي التي تكون قيمة التمويض ميها اتل من الف دينار ويتفق مأرمًا مقد التامين على ذلك .

المادة } _ ا _ اذا كانت تيمة التعويض تتجاوز الالف دينار او اذا اختلف طرفا العقد حول تيمة التعويسض سواء كانت هذه القيمة تتجاوز الالددينار أو تتل عنها نيقوم بتقدير قيمة التعويسين لجنة تؤلف على النحو التالي: _

أ ــ مندوب من الوزارة يسميه المراقب يقوم بمعاينة البضاعة وتحديد اضرارها لضمــان

٢ - على تامين - مسوي خسائر - ومرخص لطبيعة المادة موضوع المطالبة لتحديد الاضرار وتيمة التعويض يتم اختيسًاره بالاتفاق بين طرفي العقد واذا تعذر ذلك ميختاره الوزير بتنسيب من الراتب.

ب - يتدم تقرير اللجنة الى الراتب الذي يرمعه مرمتا بتنسبيه الى الوزير للموامتة .

1 - أذا وصلت البضاعبة إلى مبذاء الوصول ناقصة عن القيد النبت بالفاتورة وقالمسة التعبية وبوليسة الشيمن شريطة أثبات النقص في محضر الباخرة أو البيان الجمركي .

ب - ١ - حالات الخسائر المستركة - العورية العامة - او جنوح الباخرة او غرتها او انتاذها او اصطدامها والذي ينجم عنب نتص او عطب او تلف كلي للبناعة وفي هذه الحالات يشترط أن يكون النقص أو العطب أو التلف مثبتا بمحضر الباخرة وقرار اعسلان العورية المعامة وفي حالة غسرق الباخرة او مقدانها لا بد لاترار التعوينسات من تقديسم الوثائق المؤيده لذلك ويحق لاي من ذوي العلاقة طلب تشكيل لجنة للكثميف عليس البضائع الناتصة او المعطوبة أو التالفة لتقدير الاضرار في حال العوريسة العامة اذا وصلت البضاعة الى ميناء الوسيول.

ب - ٢ - اذا اعلنت الخسارة المستركة - العورية العامة - في ميناء العتبة فيجب اشراك مسوي خسائر اردنى لتقدير قيمة الاضرار والنفقات المترتبة على ذلك واذا تعذر غيجب أن يشارك مع مسوي الخسائر الذي يتوم بتعيينه مالك السفينة أو وكيلها .

ج ــ اذا ثبت بالوثائق الرسمية تلف البضاعة المشحونة جوا نتيجة لسقوط الطائرة أو تصلمها أو لاية اسباب اخرى وكذلك اذا ثبت تلف البضائع او عطبها الكلي خارج المملكة اثناء شحنها برا في طريقها الى المملكة .

د ... اذا قامت باتلاف البضاعة في مينـــاء الوصول أو المراكز الجمركية لجان رسمية نتيجة لنقارير ومحوص مخبرية توسى باتلامه الشريطة تتديم الوثائق الرسمية المبتة لذلك .

ه ــ الحالات الاستثنائية الاخرى التي يقرر الوزير فيها بناء على تنسيب المراتب باسباب مسررة عدم الحاجة الى اجراء الكشف على البضاعة والاكتفاء بتقديم الوثائق والمستندات المبتسمة

المادة ٦ ــ للمراتب أن يطلب الوثائق والمستندات التسييراها ضرورية لائبات النتس أو العطب أو النلف الذي يلحق بالبضائع المستوردة .

المادة ٧ ــ يحظر على الشركة الاستفاد الى اية وثيقة جمركية لاثبات النقص أو العطب أو الناف في البضائع المؤمن عليها الا اذا اعتمدتها وزارة المالية _ الجمارك بعبارة مطابق للاصل _ او بكلمة _ مصدق _ موقعة حسب الاصول ومختومة بخاتمه الوزارة الرسمي .

المادة ٨ _ يجب معاينة البضاعة وتدوين حالتها وعددطرودها او وحداتها قبل اخراجها من حوزة الجمـــرك واثبات ذلك على البيان الجمركي ويجب على المؤمن له تقديم نسخه مصدقة طبق الاصل عن البيال الجمركي وقتا لمضمون الماد قـــ٧ـــ من هذه التعليمات الى المراقب والشركة عند طلب المواققة على

المادة ٩ سديمتبر قرار الوزير او من يفوضه بالموافقة على قيمة التعويض قرار تسوية ولا يحول القرار دون اتامة الدعوى لدى المحاكم المختصة على اساس العقب

المادة . ١ ـ على الشركة تزويد المراتب شهريا بكشف يتضمن مقدار التعويضات التي دفعتها عن البضائد الناقصة أو المعطوبة أو التالفية على أن يتضمن الكشف التفصيلات التي يطلبها المراتب .

المادة ١١ ــ للموظف المنتدب عن الوزارة بتغويض خطي من المراتب خاص بكل حالة أن يطلع على تيود الشركة واوراتها وسجلاتها وذلك ميما يتعلب قبالتعويضات عن البضائع الناتصة أو المعطوبة أو التالغة

المادة ١٢ _ يقرر الوزير خطيا بدل الاتعاب التي تصرف للخبير ولمندوب الوزارة ونودع هذه الانعاب لدى الانحاد الاردني لشركات التأمين ويتحملها المؤمن والمؤمن له بالناصة .

المادة ١٣ - دون اخلال باحكام المادة - ٢ ـ من هـ من همات ليس في هذه النعليمات ما يمنع ايا من طرفي عقد التأمين من الاستئناس براي موظ فل الديه مختص او خبير بختاره وفي هذه العالمين يتحمل كل طرف تكاليف مندوية أو خبسر و دون الزام على الطرف الاخر بما يومس به .

المادة ١٤ ـ تلفي هذه التعليمات القرار رقم ـ ٤ ـ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته المنشورة بالجريدة الرسمية بتاريسخ ··~ ۲۹۹۰ - مئی نتحت ۱۹۹۱ -- ۱

وزيسر الصناعبة والنصارة المهندس علمي أبسو الراغب

تعليمات رقهم -- ٢ -- لسنه ١٩٩٥ تعليمات الدورات التدريبية والتعليم المستمر في كلبات المجتمــــــع صادرة بالاستفاد الى قرار مجلس التعليم العالي رقم -- ١٩٨٧ تاريخ ٢٤ -- ١٩٨٧

الملاة ١ -- تسمى هذه التعليمات (تعليمات الدورات التدريبية والتعليم المستمر في كليات المجتمع لسن---ة الملاة ١ - ١٩٩٥) ويعمل بها من تاريخ صدورها .

الــوزارة : وزارة التعليـــم العالي

الوزيـــر التعليـم العالي

كليبة : اي كلية مجتمع مرخصة ومعتمدة اعتمادا عاما من تبل السوزارة .

الـــدورة : اي برنامج تصير يهدف الى التدريب او التعليم او كليهما. المتـــدرب : الشخس الملتحـــق بالدورة .

المادة ٣ _ لا تقل مدة الدورة عن ٢٠ بساعة صفيه ولا تزيد على ٨٠ ساعة صفيه .

المادة } _ يجوز للكلية عند اي دورة ونقا للشروط التاليـــــة : _

ان تتقدم الكلية الراغبة بعقد الدورة بطلب خطي الى الوزارة تبل شهر من موعد البدد،

بتنفيذها يتضمن ما يلي : __

1 _ اهداف السدورة .

ب ــ نوع الــدورة (نظري أو عملي)

ج ــ شروط الالتحاق بالدورة .

د ــ اسماء الموضوعات التعليمية والتدريبية والمنهاج التنصيلي لكل منهما .

ه ... مجموع الساعات الصغيبة التعليمية والتدريبية مع بيان توزيعها على موضوعات الدورة النظرية والعملية .

و ـــ اسماء المدرسين والمدربين ومؤ هلاتهم العلمية ومكان عملهم .

ز ــ برنامج الدوام الاسبوعي للدورة

ح _ اسلوب التقييم وشروط النجاح في الــــدورة .

٢ - أن توفر الكلية المدريين واللـــوازم والتجهيزات الـازمة لعدد الـدورة .

بالمصول على موافقة الوزارة الخطية قبل البدء بتنفيذ السدورة .

المادة ٥ _ الحد الادنى لعصدد المتدربين في الصدورة مشرة اشخاص .

المادة ٣ ــ تزود الكلية الوزارة بكشف يتضمن اسمساء المتدربين ومؤهلاتهم العلميسة خسسلال اسبوع من بدء السسدورة .

تعليمات معدله لتعليمات تجهيسز المركبات المنشسسورة في عدد الجريدة الرسمية رقم 3220 تاريخ 1981/1/17

مادة ١ - تعدل احكام المادة - ١١ - من تعليمات تجهيز المركبات المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رتم ٣٢٢٥ تاريخ ٢١-١-١٩٨٤ بالغاء الفقرة الثامنة منها والاستعاضة عنها بما يلي : _

الفقرة ٨ – عداد لتسجيل السرعة غير خاضع لسيطرة السائق وصالسع وتزود بسه كانسسة سيارات الركسوب المتوسطة والحافلات والشلحنات والقاطرات المصنوعة بعد عام ١٩٧٠ بغض النظر عن مسافة خسط سيسسيرها .

مادة ٢ ... تنفذ هذه التعليمات المعدلة اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

Burgarate Kamada

Marie and adverse from

وزير الداخلية ــ سلطة الترخيص سلامه حمــاد

 $\mathcal{H} = \{ x_{i,m} : x_{i,p} = x_{i,p} \in \mathcal{F} \mid \forall i \in \mathcal{F}_{m}(X_{i,p}, X_{i,p}) \leq \epsilon \}$

ada a lagger and



المادة ٧ ــ يمنح المتدرب وثيقة نجاح في الدورة اذا لــم يتجاوز غيابه نسبة ٢٠٪ من الساعات الصنية المتررة للدورة وانهى منطلبات النجاح في الدورة.

المادة ٨ ــ ترسل الكلية للوزارة قائمة بأسماء المتدربين ونتائجهم خلال مدة اقصاها اسبوع من تاريخ انتهاء المسدورة ولمق النموذج الذي تتره الوزارة.

المادة ٩ _ يكون عميد الكلية او من ينسبه مديرا للــــدورة ..

المادة . ١ ــ لا يعتبر التسجيل في الدورة سببا موجباً لتاجيل خدمــة العلــــم .

المادة ١١ ــ تستوفي الكليات المتابعة للوزارة من كــل مندرب المبالغ التالية بموجب وصولات مقبوضـــــات

ا - خمسة وعشرون دينارا بدل اشتراك في الــــدورة .

٢ - خمسة دنائير تامينات ترد اليه عند انتهاء الدورة بعد ان يتنطع منها قيمة ما تسببه مسن

٣ - دينار و حد رسم اسدار وثيتة النجاح في المدورة .

المنادة ١٢ ـ يعنى موظف الوزارة او الكلية من دني عبدل الاشتراك اذا وانتت الوزارة على اشتراكه نمي

المادة ١٣ - تدفع الوزارة أجور ومكافآت التدريب التالية للدورات التي تعقدها الكليات التابعة لهـــا :

أ ــ ثمقية دنائير لحملة شهادة الدكتوراه عن كل ساعة نظرية .

٢ - سنة دناتير لحملة الماجستير والدبلوم العالي عن كل ساعة نظرية .

٣ -- اربعة دناتير لحملة شهادة البكالوريوس عن كل ساعة نظريـــة .

٤ -- ديناران عن كل ساعة تدريب عملي .

 م بجوز للوزير الموافقة على صرف خمسة دنائير عن ساعة التدريب الواحدة للمدرب من خارج ملاك الوزارة ، اذا توافرت لديه خبرات عملية لا تقل عن خمسة عشر عاما بغض

٦ -- ديناران لدير الدورة عن كل يرم دوام في الدورة مهما تعددت الدورات في نفس اليوم.

المادة } إ ــ تدمع الكليات الخاصة لامين الصندوق مي الوزارة مبلغ دينار واحد عن كل متدرب ناجح في الدورة بدل اصدار وثيقة النجاح في الدورة .

> The state of the s ting of a state of the second

وزيسر التعليسم العالي الدكتور رانب السبعود